

الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن هشام في كتابه شذور الذهب

Quoting the Prophet's hadith by Ibn Hisham al-Ansari in his book
Shozoor Azzahab in Knowing the Words of the Arabs

يوسف علي محمد علي*

¹ جامعة كردفان .كلية التربية(السودان)، yousifali40@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/24 تاريخ القبول: 2022/03/12 تاريخ النشر:
2022/06/30

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن هشام الأنصاري في كتابه شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ولذا هدفت إلى التعريف بابن هشام وكتابه النحوي المشهور أنف الذكر وحصص الأحاديث النبوية التي استشهد بها ابن هشام في أبواب كتابه المختلفة. و اتبعت الدراسة المنهج الاسقراطي، وتوصلت إلى النتائج الآتية :

- 1- كثيراً ما يستشهد ابن هشام بالحديث النبوي من أجل اللغة.
 - 2- أحياناً يأتي مستشهداً بالحديث من أجل توضيح القراءة القرآنية لشيخ من القراء.
 - 3- اعتمد ابن هشام في استشهاد به بالحديث على الصحاح من الأحاديث مثل البخاري ومسلم و ابن ماجة و ابن حنبل .
- الكلمات المفتاحية:**
ابن هشام ، استشهاد، حديث نبوي، شذور الذهب.

Abstract :

This study dealt with the subject of quoting the Prophet's hadith by Ibn Hisham al-Ansari in his book Shozoor Azzahab in Knowing the Words of the Arabs, and therefore aimed at introducing Ibn Hisham and his famous grammar book above, and limiting the prophetic hadiths that Ibn Hisham cited in the various sections of his book. The

study followed the asquer approach and reached the following conclusions:

- 1 Ibn Hisham often cites the Prophet's hadith for language.
- 2 Sometimes he comes citing the talk in order to clarify the Qur'anic reading of a sheikh of readers
3. Ibn Hisham relied in his martyrdom by speaking on the truths of hadiths such as Bukhari, Muslim, Ibn Maga and Ibn Hanbal

Key words: Ibn Hisham, Martyrdom, Hadith Nabawi, Shozoor Azzahab,

مُقَدِّمَةٌ

جاءت هذه الدراسة الموجزة تحت عنوان : الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن هشام الأنصاري في كتابه، شذور الذهب، و كان الهدف منها إعطاء نبذة تعريفية موجزة عن ابن هشام ثم بسط شيء يسير عن الاستشهاد بألفاظ الحديث النبوي، على أن يلي ذلك عرض الأحاديث النبوية التي استشهد بها ابن هشام في شذور الذهب مرتبة حسب الأبواب النحوية للكتاب. و اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي .

منهج الموضوع :

اعتمدنا في هذه الدراسة الموضوع على المنهج الاستقرائي .

مشكلة الموضوع :

تتمثل مشكلة البحث في استشهاد ابن هشام الأنصاري بالحديث النبوي الشريف في كتابه شذور الذهب. في معرفة كلام العرب .

أهداف البحث :

- معرفة نبذة يسيرة عن ابن هشام الأنصاري.
- الوقوف على الاستشهاد بألفاظ الحديث النبوي بصورة موجزة.
- عرض الأحاديث النبوية التي وردت في كتاب شذور الذهب.

خطة البحث :

تَمَّ تَقْسِيمُ هَذَا الْبَحْثِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ: الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ جَرَى الْحَدِيثُ فِيهِ عَنِ ابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ حَيَاةً وَ نَسَباً، ثُمَّ تَلَا ذَلِكَ الْإِسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بَيْنَ الْمُخَوِّينَ وَ النُّحَاةِ، وَ فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي تَمَّ فِيهِ كَلَامٌ عَنِ مَسْأَلَةِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَ النَّثْنِ وَ الْجَمْعِ وَ الْإِسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ فِي كُلِّ ذَلِكَ. وَ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ عَرْضٌ لِلْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي كِتَابِ شَذُورِ الذَّهَبِ فِي مَعْرِفَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ تَابِعَةً لِبَعْضِ الْمَرْفُوعَاتِ وَ بَعْضِ الْمَنْصُوبَاتِ.

المبحث الأول : موجز عن ابن هشام و كتابه و الاستشهاد بالحديث

النبوي:

1 ابن هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ هُوَ أَبُو مُحَمَّدَ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَصْرِيِّ (السُّيُوطِيُّ 1326 هـ ص 293)، وَيَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى الْأَنْصَارِ أَبْنَاءِ الْأَوْسِ وَ الْخَزَرَجِ ، وَ لِدَ بِالْقَاهِرَةِ يَوْمَ السَّبْتِ الْخَامِسِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَ سُبْعُمِائَةٍ لِلْهَجْرَةِ (الشُّوْكَانِيُّ، ص 401).

تَتَلَمَّذَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى شَيْوْخِ عَصْرِهِ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَ الْفِقْهِ وَ الْحَدِيثِ وَ التَّفْسِيرِ وَ الْقِرَاءَاتِ ، وَ دَرَسَ النَّحْوَ عَلَى الشَّيْخِ تَاجِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ الْفَكْهَانِيِّ ، وَ الشَّيْخِ شِهَابِ الدِّينِ بْنِ الْمُرْحَلِ (الْحَنْبَلِيُّ، ص 96، السُّيُوطِيُّ، ص 86). وَ أَخَذَ عِلْمَ الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ جَمَاعَةَ وَ مِنْ شَيْوْخِهِ أَيْضاً تَاجَ الدِّينِ التَّبْرِيْزِيَّ ، وَ شَمْسَ الدِّينِ الَّذِي أَخَذَ عَنْهُ الْقِرَاءَاتِ. (السُّيُوطِيُّ، ص 101)

2 عَاصَرَ ابْنَ هِشَامٍ أَبُو حَيَّانٍ أَثِيرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ صَاحِبُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ،

وَلَكِنْ لَمْ يَلَازِمْهُ كَثِيراً، وَ سَمِعَ عَلَيْهِ دِيْوَانَ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ (السُّيُوطِيُّ، ص 121).

3 وَ بَعْدَ أَنْ تَلَقَّى عُلُومَ الْعَرَبِيَّةِ وَ الْحَدِيثِ تَصَدَّرَ لِلتَّدْرِيسِ، وَ تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ

أَهْلِ مِصْرَ مِنْهُمْ السَّبْكِيُّ ، الْبَالِسِيُّ ، الثَّوْرِيُّ ، اللَّخْمِيُّ، وَ التَّبَانِيُّ وَ غَيْرُهُمْ . (العسقلاني، ص 35، السُّيُوطِيُّ، ص 428).

4 كتاب شذور الذهب :

5 قال عنه مؤلفه (ابن هشام، ص27): وَبَعْدُ، فِهَذَا كِتَابٌ شَرَحْتُ بِهِ مُخْتَصَرِي الْمُسَمَّى

ب"شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تَمَمْتُ بِهِ شَوَاهِدَهُ، وَ جَمَعْتُ بِهِ شَوَارِدَهُ، وَ مَكَّنْتُ مِنْ اقْتِنَاصِ أَوَابِدِهِ رَائِدَهُ، قَصَدْتُ فِيهِ إِلَى إِيضَاحِ الْعِبَارَةِ، لَا إِلَى إِخْفَاءِ الْإِشَارَةِ، وَ عَمَدْتُ فِيهِ إِلَى لَفِّ الْمَبَانِي وَ الْأَقْسَامِ، لَا إِلَى نَشْرِ الْقَوَاعِدِ وَ الْأَحْكَامِ، وَ التَّزَمْتُ فِيهِ أَنْنِي كُلَّمَا مَرَرْتُ بِبَيْتٍ مِنْ شَوَاهِدِ الْأَصْلِ ذَكَرْتُ إِعْرَابَهُ، وَ كُلَّمَا أَتَيْتُ عَلَى لَفْظٍ مُسْتَعْرَبٍ أَرَدْتُ بِمَا يُزِيلُ اسْتِعْرَابَهُ، وَ كُلَّمَا أَنْهَيْتُ مَسْأَلَةً خَتَمْتُهَا بِآيَةٍ تَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ آيِ التَّنْزِيلِ، وَ أَتَبَعْتُهَا بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ إِعْرَابٍ وَ تَفْسِيرٍ وَ تَأْوِيلٍ، وَ قَصَدِي بِذَلِكَ تَدْرِيبَ الطَّالِبِ، وَ تَعْرِيفَهُ السُّلُوكِ إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَطَالِبِ. وَ اللَّهُ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَنِي وَإِيَّاكُمْ بِذَلِكَ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مَجِيبٌ، وَ مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ.

6 أَمَّا الْحَدِيثُ عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ فَتَبَرَّرُ مِنْ خِلَالِهِ نَظَرَةُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى الْأَسْسِ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا الْإِسْتِشْهَادُ وَنَوْعُ الْمَادَّةِ الَّتِي يَصْحُحُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا أَوْ الَّتِي كَانَتْ مَوْضِعَ مِلَاحَظَةِ النَّحْوِيِّينَ وَ اسْتِخْلَاصِهِمْ لِلْقَوَاعِدِ مِنْهَا وَ الْكَمِّ الْمَعْتَبَرِ فِي صِحَّةِ أَطْرَادِ الْقَاعِدَةِ ، وَ اخْتِلَافِ وَجْهَاتِنَظَرِهِمْ مِنْ حَيْثُ مَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَ مَا يُسَمَّعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . (عثمان الفكي بآبكر 2010م، ص297) .

7 فلم يكن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كموقفهم من القرآن

الكريم، فقد اتَّفَقُوا جَمِيعاً عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِالْأَخِيرِ مِنْ حَيْثُ الْمَبْدَأُ وَ إِنْ تَحَايَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى رَفْضِهِ بِتَخْطِئَةِ الْقُرَّاءِ تَارَةً وَ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ تَارَةً أُخْرَى، فِي حَيْثُ أَنَّ كَلِمَتَهُمْ قَدْ اضْطَرَبَتْ فِي مَبْدَأِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ فَمَنْعَتْهُ طَائِفَةٌ ، وَأَجَازَتْهُ أُخْرَى، وَتَوَسَّطَتْ ثَالِثَةٌ. فَمَنْ أَجَازَ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ خُرُوفٍ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 609هـ ، وَ جَمَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ مَالِكٍ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 672هـ، وَ الرَّضِيُّ اتْلَا سِتْرَ ابْدَائِي الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 683هـ الَّذِي أَجَازَ أَيْضاً الْإِسْتِشْهَادَ بِكَلَامِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَ تَبِعَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيُّ صَاحِبُ الْخَزَانَةِ. وَ مِمَّنْ مَنَعَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْبِيلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الضَّائِعِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 680هـ، وَ أَثِيرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ صَاحِبِ تَفْسِيرِ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ 745هـ .

8 ومن الذين تَوَسَّطُوا القاسم بن فيرة المعروف بالشَّاطِبي المتوفى سنة 590هـ
قال: و أمَّا

الحديث فعلى قسمين: قسمٌ يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسمٌ عُرِفَ اعتناءً ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍّ، كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيان فصاحته صلى الله عليه و سلم ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر و الأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به.

وحجة الذين امتنعوا عن الاستشهاد كما يقول السيوطي نقلاً عن ابن حبان: أنَّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، و عيسى عمر و الخليل و سيبويه من أئمة البصريين و الكسائي و الفراء من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك و بَعَثَهُمْ على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة بغداد والأندلس.

و إنَّما ترك هؤلاء العلماء الاحتجاج بالحديث النبوي لعدم وثوقهم أنَّه لفظ الرسول صلى الله عليه و سلم، ولو وثقوا به لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد ، وإنَّما لم يثقوا لأمرين: أولهما: أنَّ الرواة جَوَّزُوا النقل بالمعنى، ولهذا تُروى القصة الواحدة بالألفاظِ مختلفة نحو: "زوجتكها بما معك"، و "خذها بما معك"، ومن هذا الاختلاف نعلم أنه صلى الله عليه و سلم لم يلفظ بجميع تلك الألفاظ، بل لا نجزم أنَّه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف لأنَّ المعنى هو المطلوب. و ثانيهما أنَّ اللحن وقع كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيراً من رواة الحديث كانوا غير عرب لا يعلمون لسانهم إلا بالتعلم و صناعة النحو فوق اللحن في كلامهم من حيث لا يعلمون، ووقوع اللحن دليلٌ على أنه لم يكن لفظ الرسول لأنه أفصح النَّاسِ . (ابن كمال الباشا 2002م، ص49 — 50)، و(عثمان الفكي بابكر 2010م، ص385).

9 المبحث الثاني: الاسم والفعل والنكرة والمعرفة والمثنى والجمع والإعراب:
10 كان لزاماً عليَّ تفصيل هذا المبحث و الذي يليه بهذه الطريقة؛ لأنَّ صاحب كتاب

الشُّذُور قد أوردَهُ بها، يقول ابن هشام عن علامات الاسم، (شرح شذور الذهب، ص35-36): من علامات الاسم الدِّاء نحو: (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ...) (الأحزاب(1) ،فإن قلت: بما تَصْنَعُ في قراءة الكسائي: (ألا يَسْجُدُوا) النَّمْل(25) ، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْجُدُوا لِلَّهِ وَارْكَعُوا وَاسْجُدُوا لِلرَّسُولِ...) الأنعام (27)، وقوله عليه الصلاة و السلام: (يا ربَّ كاسية في

الدنيا عارية يوم القيامة) (صحيح البخاري ،كتاب العلم 40) فدخل حرف النداء على ما ليس باسم.و اختلف في ذلك و نحوه على مذهبين:

11 الأول : أَنَّ المَنادى محذوفٌ أي: يا قومُ ربَّ كاسيةٍ...

12 الثاني: الياءُ للتَّنبيه لا للنداء.

13 وعن علامات الفعل الماضي يقول:قال الفراء إِنَّ "نِعَمَ" ليست اسماً بل هي و

عسى

وليس أفعالٌ ماضيةٌ لاتّصالها بقاء التَّائي السَّاكنة نحو: ليست هُنْدٌ ظالِمةٌ فَعَسَتْ أَنْ تَقْلَحَ.(ابن هشام،ص39)، و قوله عليه الصلاة و السلام : (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنَعِمْتَ).

14 و عن الموصول في باب النِّكْرَةِ و المعرفة يقول ابن هشام: منها "أل" الدَّاخِلَةُ على اسم

الفاعل كالضارب أو اسم المفعول..هذا قول الفارسي وابن السَّرَّاج و أكثر المتأخرين،و زعم المازني أَنَّها مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ،و هو مَرْدُودٌ إِنَّها لا تُؤوَلُ بالمصدر،و زعم أبو الحسن الأَخْفَش أَنَّها حَرْفٌ تَعْرِيفٍ ،و يَجُوزُ عطفُ الفعل عليه كقوله تعالى: (فَاَلْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَنْتَرْنَ...) العاديات (3)(4) فعطفت أَثَرْنَ به نَقَعاً، والنقع هو الغبار أو الصوت من قوله صلى الله عليه و سلم: (ما لم يَكُنْ نَقْعٌ أَوْ لَفْلَقَةٌ) (صحيح البخاري كتاب الخبائز)أي فهيجن بالمغار عليهم صياحاً و جَلْبَةً.(ابن هشام،ص147).

15 و عن الإعراب يقول ابن هشام :للإعراب معنيان:لُغَوِيٌّ و صناعيٌّ.

16 فَمَعْنَاهُ اللُّغَوِيُّ : الإِبَانَةُ؛أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي نَفْسِهِ إِذَا أَبَانَ عَنْهُ، و في الحديث: البكرُ

تستأمر،و إذنْها صماتُها ،و الأيِّمُ تُعْرَبُ عن نَفْسِها) (صحيح البخاري،صحيح مسلم،كتاب النكاح) ، أي :تُبَيِّنُ رضاها بصريح النطق (ابن هشام،ص5).

17 و في باب الإعراب بالنيابة يقول ابن هشام(ابن هشام ،ص66) عن قول الله تعالى:

(قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَٰنِ)،طه:63 ، الأصلُ :إِنَّهُ هَٰذَا لهُمَا سَاحِرَانِ ، فالهاء ضميرُ الشَّانِ، وما بعدها مبتدأ وخبرٌ، والجملة في موضع رفع على أَنَّها خبرٌ"إِنَّ" ثُمَّ حذف المبتدأ وهو كثيرٌ، وَذِفَّ ضَمِيرُ الشَّانِ كما حذف من قوله صلى الله عليه و سلم: (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ المصوِّرون) (صحيح البخاري، كتاب اللباس89،صحيح مسلم،كتاب اللباس96. ولكنَّ النَّسْفِيَّ لَخَصَّ

آراء العلماء في هذه المسألة في خمس نقاط في تفسيره (التسفي ب ت ، مدارك التّنزيل وحقائق التّأويل، (ط مطبعة عيسى البابي، ج3) ص 57 :

- 1- أن تُقرأ: (إنّ هذين لساحران) وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري
- 2- (إنّ هذان لساحران) بتخفيف "إنّ" مع إبطال عملها.
- 3- أن تكون "إنّ" بمعنى "ما" و اللّام بمعنى "إلا".
- 4- أن تُقرأ بتشديد "إنّ" و رفع " هذان " على لغة بني الحارث بن كعب و غيرهم ممن يُعاملون المثنى بالألف رفعاً و نصباً و جرّاً.
- 5- "إنّ" في الآية تعني "نعم" كما قال الشّاعر الرقيات ب ت، (ديوانه، ص 66):
بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَازِي يَلْحَنُنِي وَ أَلُومُهُنَّ
وَ يَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَ قَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

يُريدُ أنّه قد كان ذاك، أي نَعَمْ. والّلام التي في "لساحران" هي لام الفارقة التي تفرق بين "إنّ" المخففة من الثقيلة وبين "إنّ" النافية التي بمعنى "ما" (ابن كمال الباشا 2002 ، ص 49-50).

وفي باب الجمع يقول ابن هشام عن الملحقات بجمع المذكر السالم (ابن هشام، ص 73) : ومنها " أَرْضُونَ " و هو بفتح الرّاء و هو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل ؛ لأنّ مفردة أرض ساكن الرّاء، و الأرض مؤنثةً بدليل (وَ أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا) الزلزلة (2)، وهي مِمَّا لا يعقل قطعاً. و إنّما حق هذا الإعراب أي الذي يجمع بالواو و النون أن يكون في جمع تصحيح لمذكرٍ عاقلٍ، تقول: هذه أرضون، و رأيتُ أرضين، و مررتُ بأرضين ، و في الحديث: مَنْ غَصَبَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقَامَةِ) (صحيح البخاري، كتاب المظالم 13). و ربّما سكنت الرّاء في الضرورة كقوله:

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي مَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ
هذا البيت من بحر الطويل الثاني و سوف يضطرب وزنه بتحريك حرف الرّاء فسُكِّنَ للضرورة الشعرية.

وعن ملحقاته أيضاً يقول (ابن هشام، ص 75) : "وبابه" كل ما كان كسنيين في كونه جمعاً لثلاثي حذفت لامه و عُوِّضَ عنها هاء التّأنيث فإنّهُ يعرب هذا الإعراب - إعراب جمع المذكر السالم - وذلك لِقَلَّةِ و قِلين و عِزة و عزيزين ، عضة وعضيين ، قال تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين) الحجر (91) عضيين : مفعولٌ ثانٍ لجعل منصوبٌ بالياء، وهي جمع عضةٍ أي جعلوا القرآن أعضاء،

وقيل: أصلها عضهة من العضة وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث : (لا يعضه بعضكم بعضاً) (صحيح مسلم كتاب الحدود 43).

المبحث الثالث: بَعْضُ المرفوعاتِ و بَعْضُ المنصوباتِ: أولاً: بَعْضُ المرفوعاتِ:

1- المبتدأ: عن مُسَوِّغَاتِ الابتداء بالنكرة يَقُولُ ابنُ هشامٍ (ص173): منها أن تكون مضافةً كقوله صلى الله عليه و سلم: (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان 8، وكتاب الصلاة 1). ومنها أن يَتَعَلَّقَ بها مَعْمُولٌ كقوله صلى الله عليه و سلم: (أَمُرُّ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ) (صحيح مسلم كتاب الزكاة 53، مسند أحمد بن حنبل، ص167) أَمُرُّ وَنَهْيٌ مَبْتَدَأَانِ نَكْرَتَانِ وَسَوَّغُ الابتداء بهما ما تَعَلَّقَ بهما من الجار و المجرور نحو كقولك: أَفْضَلُ مِنْكَ جَاءَنِي (ابن هشام، ص173).

2- اسم كان و أخواتها:

ثلاث مسائل تتعلق ب(كان) عند الحذف:

الأولى: حذفها وجوباً دون اسمها و خبرها نحو: أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقاً.
الثانية: حذف كان مع اسمها و إبقاء خبرها و ذلك جائزٌ لا واجبٌ و شرطه أن يتقدمها "إن" و "لو" الشرطيتان؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، و إن شراً فشرٌ) ، فتقديره: إن كان علمهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ و إن كان علمهم شراً فجزاؤهم شرٌ ، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب (علي القاري 1985م، ص386). وقوله صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتماً من حديد) (صحيح البخاري، كتاب النكاح 14)، أي: و لو كان الذي تلتمسه خاتماً من حديد (ابن هشام، ص178).

الثالثة: حذف نون "كان" و ذلك مشروطٌ بأمورٍ: أحدها أن تكون بلفظ المضارع. و الثاني أن يكون المضارع مجزوماً. و الثالث أن لا يقع بعد النون ساكنٌ. و الرابع أن لا يقع بعده ضميرٌ متّصلٌ و ذلك نحو: (و لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، و (لَمْ يَكُنْهُ فَلَانْتَقَاءِ الْمَضَارِعِ وَ لَا فِي نَحْوِ: هُوَ يَكُونُ، وَ لَنْ يَكُونُ لَانْتَقَاءِ الْجَزْمِ وَ لَا فِي نَحْوِ: (لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا) لَوْجُودِ السَّاكِنِ ، وَ لَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ يُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) (صحيح البخاري كتاب الجنائز 80) لوجود الضمير (ابن هشام، ص178).

3- الفاعلُ و نائبُهُ: يشتركُ الفاعلُ و نائبُهُ في خمسةِ أقسامٍ :

الأولُ: أنَّهما لا يُحذفان و ذلك لأنَّهما عمدتان و منزلان من فعليهما منزلة الجزء، فإنَّ ورد ما ظاهره أنَّهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر و إنَّما هو محمولٌ على أنَّهما ضميران مستتران فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه و سلم: (لا يزني الزاني حين يزني و هو مؤمنٌ و لا يشرب الخمر حين يشربها و هو مؤمنٌ) (سنن ابن ماجة، كتاب الفتن 3). ففاعل "يشرب" ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدَّم ذكرُهُ - وهو الزاني - لأنَّ ذلك خلافُ المقصود، و الأصل: و لا يشربُ الشَّاربُ، فَحَذَفَ الشَّارِبُ؛ لأنَّ الفاعلَ عُمدةٌ فلا يُحذفُ و إنَّما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائداً على الشَّارب الذي استلزمه "يشرب" فإنَّ "يشرب" يستلزم الشَّارب، و حسن ذلك تمام نظيره و هو "لا يزني الزاني" و على ذلك فقس و تلطف لكلِّ موضع بما يناسبه، و عن الكسائي إجازةٌ حذف الفاعل، و تبعه على ذلك السَّهيلي و ابنُ مضاء. (ابن هشام، ص 161).

الثاني: أنَّهما لا يكونان جملةً ، هذا هو المذهبُ الصَّحيحُ، و زعم قومٌ أنَّ ذلك جائزٌ و استدلُّوا بقوله تعالى: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُتُّهُ يوسف: 35 ، فجعلوا جملة "ليسَجُتُّهُ" فاعلاً "بَدَأَ". و أمَّا قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) البقرة: ، جعلوا جملة "لا تفسدوا في الأرض" قائمة مقام فاعل "قيل" لا حجة في ذلك لأنَّ الإسناد فيها ليس من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف و إنَّما هو من الإسناد اللفظي أي و هكذا قيل لهم هذا اللفظ. و الإسناد اللفظي جائزٌ في جميع الألفاظ كقول العرب: زعموا مطية الكذب. و في الحديث: (لا حولَ و لا قوةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنَّة) (مسند أحمد، ص 156).

الثالث: أنَّ عاملهما لا تلحقه علامة تثنية و لا جمع في الأمر الغالب، و من العرب مَنْ يُلحقُ علاماتٍ دالةٍ على ذلك كقوله: (الرُّقِيَّات، ص 196):
تَوَلَّى قَتَالَ المارقينَ بنفسِهِ و قد أسلماهُ مُبَعَّدٌ وَ حَمِيمٌ

و قوله صلى الله عليه و سلم: (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل و ملائكةٌ بالنهار) و قول بعض العرب: أكلوني البراغيث. (ابن هشام، ص 168).

وجاء في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ابن هشام، ص 98): و حكى البصريون عن طيء و بعضهم عن أزد شنوءة نحو: ضربوني قومك ، و ضربتني نسوئك. و الصحيح أنَّ الألف و الواو و النون في ذلك أحرف دُلُّوا بها على التثنية و الجمع كما دلَّ الجميع بالتاء في

نحو : قامت ، على التأنيث لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ و خبر
على التقديم و التأخير أو تابع على الإبدال من الضمير.
الرابع: أن عاملهما يُؤنثُ إذا كانا مؤنثين .
الخامس: أن عاملهما قد يُحذفُ لقرينةٍ، وحذفه إمّا جوازاً ، و إمّا وجوباً.
ثانياً: بعض المنصوبات:

1- المنصوب على الاختصاص:

جاء في الشذور (ابن هشام، ص204) من المفعولات التي التزمَ معها حذف
الفاعل المنصوب على الاختصاص، و هو كلامٌ عليّ خلاف مقتضى الظاهر
؛لأنّه خبرٌ بلفظ النداء و حقيقته اسمٌ ظاهرٌ معرفةٌ قصدَ تخصيصه بحكم
ضميرٍ قبله و تعريفه بأل نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، التقدير: أخصُّ
العرب و تعريفه بالإضافة كقوله صلى الله عليه و سلم: (إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحُلُّ
لَنَا الصَّدَقَةُ) (صحيح مسلم، كتاب الزكاة 161) و (نحن معاشر الأنبياء لا
نورث ما تركناه صدقةً) (صحيح البخاري، فضائل أصحاب النبي 12).

2- المستثنى :

وجاء في الشذور عن وجوب نصب المستثنى (ابن هشام، ص236)، و إنّما
يجبُ نصبه في خمس مسائل :
أحدها: أن تكون أداة الاستثناء "ليس" كقولك: قاموا ليس زيداً، و قول النبيّ
صلى الله عليه و سلم: (ما أنهرَ الدّم، و ذُكِرَ اسمُ الله عليه فكلُّوا ليسَ السيّن و
الظفر) (صحيح البخاري، كتاب الشركة 16)، كتاب الجهاد 19. فليس هنا
بمنزلة "إلا" في الاستثناء و المستثنى بها واجبُ النصب مطلقاً بإجماع .
الخاتمة

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
عند ابن هشام الأنصاري في شذور الذهب، وكان الهدف منها إعطاء نبذة
يسيرة عن ابن هشام الأنصاري وجهوده النحوية، ثم الخوض قليلاً في
الاستشهاد بألفاظ الحديث النبوي الشريف ، و بعد ذلك إيراد الاستشهاد
بالأحاديث النبوية الشريفة كما جاء بها ابن هشام في كتابه شذور الذهب.
و اتبعت الدراسة المنهج الاستقرئي ، و توصّلت إلى النتائج الآتية:
1- كثيراً ما يستشهدُ ابنُ هشامٍ بالحديثِ النَّبَوِيِّ من أجل اللّغَةِ.
2- أحياناً يأتي مستشهداً بالحديث من أجل توضيح القراءة القرآنية لشيخ من
القرّاء.

3- اعتمد ابن هشام في استشهاده بالحديث على الصحاح من الأحاديث مثل البخاري ومسلم و ابن ماجة و ابن حنبل .

المصادر و المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: ثبت المصادر و المراجع:

1- ابن كمال الباشا، شمس الدين أحمد بن سليمان 2002م، أسرار النحو (ط2 دار الفكر) بيروت.

2- ابن هشام، جمال عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري 1996م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ط1 دار الكتب العلمية، بيروت).

3- ابن هشام، جمال عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري ب ت، شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ط المكتبة العصرية، ج2) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

4- أحمد بن حنبل، 1985م، المسند، (ط دار المعارف، مصر).

5- البخاري، محمد بن اسماعيل 1113هـ ، صحيح البخاري، (ط بولاق، مصر).

6- الترمذي، محمد بن عيسى 1408هـ، صحيح الترمذي ، (ط دار الحديث، القاهرة).

7- الرُّقِيَّات، عبيد الله بن قيس ب ت، ديوانه تحقيق محمد يوسف نجم (ط دار صادر).

8- الشنقيطي، أحمد بن الأمين 1999م، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، (ط1 دار الكتب المصرية، ج1).

- 9- النَّسْفِي، عبد الله بن أحمد بن محمود ب ت، مدارك التنزيل و حقائق التأويل (ط مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج 3).
- 10- علي القارئ 1985م، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، (ط1 دار الكتب المصرية، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول).
- 11- مسلم بن الحجاج، ب ت، صحيح مسلم، (ط دار التراث العربي، بيروت).